جامعه الملك سعود
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة الآداب
ردمد (ورقي):3620 – 1018
ردمد (النشر الإلكتروني): 8339-1658

King Saud University
College of Humanities and Social Sciences
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3620
ISSN (Electronic):1658-8339

مجلة الآداب، مج (35)، ع (4)، ص ص 131-148، جامعة الملك سعود، الرياض (2023م/1444هـ)
Journal of Arts, Vol. 35 (4), pp 131-148, © King Saud University, Riyadh (2023 /1444H.)

موقف ابن جني من الخليل في كتابه «المنصف»: دراسة وصفية

محمد بن عبد الله آل مزاح
أستاذ اللغويات المشارك، قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، السعودية.
(قدم للنشر في 16/ 6/1444هـ، وقبل للنشر في 28/ 8/1444هـ)

الكلمات المفتاحية: الصرف، التعليلات، الحذف، الوزن، الثلاثي.
ملخص البحث: تهدف هذه الورقة إلى قراءة موقف ابن جني من الخليل في كتابه المُنْصِف، ومدى قبول آرائه أو رفضها. وتسلّط الضوء على المعايير والأسس العلمية التي بنى ابن جنى أحكامه عليها.
ولذلك بُني البحث على مقدمة تشمل أهمية البحث وأهدافه، ومنهجه، ومشكلة الدراسة، ثم تمهيد عرفت فيه بالعلمين، ثم تطرقت في المبحث الأول إلى ما وَجَّه فيه ابن جني قول الخليل، بينما تحدّثت في المبحث الثاني عن موقف ابن جني مما خولف فيه الخليل، وفيه ثلاثة مطالب: ما رجح فيه ابن جني قول الخليل، وما جوّز فيه قول الخليل، وما خالف فيه قول الخليل. ثم جاء المبحث الثالث؛ وفيه تسليط الضوء على الأسس التي بنى عليها ابن جني أحكامه. ثم ختمت البحث بأهم النتائج العامة والخاصة والتوصيات، ومنها: الدور الكبير للخليل في إرساء قواعد علم النحو والصرف، وبروز ابن جني في علم العربية بفضل الأسس والمعايير العلمية التي سار عليها، ومن النتائج الخاصة: الحكم بزيادة الألف والنون في آخر الأسماء يثبت بالاشتقاق أنها أصلية. والأصل في مصدر الثلاثي «فَعْل»، لأنه جمع "فَعْلة" وكل منهما يدل على الجنس، وما عدا «فَعْل» في مصدر الثلاثي ليس بأصل. اختلاف النحاة في أصل كلمة «آية» ومذهب الخليل هو أسهل الوجوه وأسلمها من المآخذ. ألف التثنية في لغة من يبقيها في حالتي النصب والجر ولا يقلبها ياءً ليست منقلبة عن ياء، وإنما هو إبقاء للألف على حالها في كل حالاتها لخفة الألف. ومن التوصيات: دراسة ترجيحات ابن جني واختياراته في المنصف وغيره من كتبه.

Ibn Jinni’s Stance towards Al-Khalil in "Al-Munsʕif": A Descriptive Study

Muhammad Abdullah Al Mazah
Associate Professor of Linguistics, Department of Arabic Language, College of Human Sciences, King Khalid University, Saudi Arabia.
(Received: 16/ 6/1444 H, Accepted for publication 28/ 8/1444 H)

Keywords: Morphology, Justifications, Deletion, Morphological Balance, Triconsonantal.
Abstract. This paper aims at investigating Ibn Jinni's stance towards Alkhalil" as depicted in his book titled "Al-Munsʕif", and the extent to which his (Al-Khalil’s) views are (un)acceptable, as well as shedding light on the scientific principles and standards upon which Ibn Jinni based his judgments. Hence, the research is tailored to an introduction containing the significance, objectives, and methodology of the research, and the statement of the problem as well as a brief biography for both scholars. Then, the first section reconciled Ibn Jinni’s views with Al-Khalil’s while the second section was devoted to the Ibn Jinni's stance towards what A-Khalil’s view was disputed for, and included three sub-domains: what Ibn Jinni favored in Al-Khalil’s views, what Ibn Jinni accepted in Al-Khalil’s views, what Ibn Jinni disputed in Al-Khalil’s views. The third section focused on the principles upon which Ibn Jinni based his judgments. The research concluded with most important, general and specific results and recommendations such as: the vital role played by Al-Khali in establishing the rules of morphology and syntax in addition to the prominent status of Ibn Jinni in Arabic language due to the scientific principles and standards he followed. In terms of specific results, it was found that affixation of "alif & noon" at the end of nouns provides e by derivation evidence that it is a stem, that the stem is attained when rooting to triple stem of word “faʕl” because it is the plural of fewness for the word "faʕlah", and both of them indicate genericity, and that templates other than "faʕlah" are not the stems. The grammarians disputed upon the stem of the word "ʔayah", but Al-Khalil’s approach is considered the easiest and least problematic one. The duality morpheme "alif” for those who utter it in the accusative and genitive cases without alternating to the morpheme “yaaʔ” was not originally a “yaaʔ” morpheme; rather, it is a case of maintaining the "alif” in its form due to being an easy morpheme. Some of the recommendations conclude studying Ibn Jinni's preferences and selections in his book, "Al-Munsʕif".

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن كتاب «المنصف» لأبي الفتح عثمان بن جني، من أجلّ كتب التصريف، وأجمعها، شرَح فيه كتاب «التصريف» لأبي عثمان بكر المازني شرحًا وافيًا، فكان له ما ذكره في مقدمته: "بتمكين أصوله، وتهذيب فصوله، ولا أدَع فيه -بحول الله وقوته- غامضًا إلا شرحته، ولا مشكلًا إلا أوضحته، ولا كثيرًا من الأشباه والنظائر إلا أوردته؛ ليكون هذا الكتاب قائمًا بنفسه، ومتقدمًا في جنسه" (ابن جني، 1954، ص: 1/1).

وقد ذكر فيه أقوالًا للخليل في كثير من مسائله، سواءً بدأها هو في شرحه، أو تبعًا للأصل المشروح، وقد عمد ابن جني إلى شرح أقوال الخليل مبينًا أوجه الاستدلال بها، كما كان له رأيه فيما وقع فيه الخلاف في هذه الأقوال بين الخليل والمازني أو بين الخليل وغيره من النحاة، فكان يرجّح ويجوّز ويوجّه، معتمدًا على أصول تلك الصناعة.

لذلك عمدت في هذا البحث -بعون الله تعالى وتوفيقه- إلى تناول أقوال الخليل وآرائه التي تعرّض لها ابن جني، معرّجاً على دراسة موقف ابن جني منها، ومنهجه ومستنداته في ذلك.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الوقوف على منهج ابن جني في دراسة أقوال الخليل الصرفية التي عرضها في كتاب «المنصف»، واستنباط الأسس التي قام عليها منهج ابن جني في هذه الدراسة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى عدة أمور أهمها ما يلي:

1-دراسة آراء عَلَمين من أعلام علوم اللغة المتقدمين، الخليل وابن جني.

2-الوقوف على جانب من جهود ابن جني في كتابه «المنصف»، الذي يعدّ مرجعًا مهمًا في علم التصريف.

3-دراسة أوجه الاستدلال والترجيح في المسائل الصرفية من خلال تلك المسائل موضع البحث.

مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن عدة أسئلة، منها:

1-كيف وجّه ابن جني أقوال الخليل الصرفية في كتاب «المنصف»؟

2-ما الأسس والأصول التي بنى عليها ابن جني أحكامه؟

3-ما موقف ابن جني من المسائل التي وقع فيها خلاف بين الخليل وغيره؟

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي لأقوال الخليل، وتعليق ابن جني وشرحه وتوجيهه لها، وتناولت ذلك بالتحليل، للوقوف على جهود ابن جني الصرفية في هذه المسائل، والأصول والأسس التي بنى عليها دراسته لها.

الدراسات السابقة:

موضوع هذه الدراسة يدور حول آراء الخليل التي تعرّض لها أبو الفتح بن جني في كتابه المنصف، وموقفه منها، ولم أقف على دراسة تناولت هذا الجانب في المدونة المعنية، إلاّ الدراستين التاليتين اللتين تحدثتا عن ابن جنى ولكنهما لم يمسا موضوعنا:

1-ما نشرته نادية عبد الحميد عبد الحافظ في بحثها "الخلاف الصرفي بين المازني وابن جني من خلال كتابيهما التصريف وشرح المنصف"، المنشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق 2016، وهو غير متاح على الشبكة، وقد جاء في المنظومة ما نصه: "انتظم البحث فى تمهيد ومبحثين، تناول التمهيد التعريف بمفهوم الصرف فى اللغة والاصطلاح والنحويون والدراسة الصرفية وأهمية علم الصرف وشرفه. أما المبحثين، فجاء الأول ليشتمل على ما خالف فيه ابن جني المازني حيث أشار إلى نقاط كثيرة منها، (دلامص) بين الثلاثي والرباعي، والياء والنون فى (ضيفن) بين زيادة أحدهما وأصالة الآخر، وإبدال الياء من الواو في (نوم، وصوم، وقوم)، بناء (ضرب) على وزن (اطمأن). والثانى استعرض ما استدركه ابن جني على المازني من حيث ما استدركه عليه فيما تجاوزه ولم يذكره، وفيما أجمله ولم يفصله، وفيما كان فيه رأيان ولم يرجح أحدهما على الآخر، وفيما يتعلق بالعلة، وفيما يتعلق بالقياس، وفيما يتعلق بالأسلوب، وفي إطلاقه الحكم وتعميمه، وفيما عدم نسبة الرأي إلى صاحبه مع آمر آخر مما ذكر. وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها، أن علم الصرف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة وهم إليه أشد فاقة لأنه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها". (دار المنظومة https://search.mandumah.com/Record/963322/Details#tabnav.

2-ما نشره إبراهيم عبد الله الزين في بحثه "موقف ابن جني من علماء العربية السابقين من خلال كتابه المحتسب" المنشور في النادي الأدبي بجدة عام 2014، فقد تطرّق الباحث إلى أبرز علماء المدرستين البصرية والكوفية، إلّا إنه لم يتطرق لآراء شيخ المدرستين الخليل رحمه الله.

خطة البحث:

اقتضت الدراسة أن يقسم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: وفيها أهمية البحث وأهدافه، ومنهجه، ومشكلة الدراسة.
التمهيد: وفيه:
أولًا: التعريف بالخليل بن أحمد.
ثانيًا: التعريف بابن جني.
المبحث الأول: ما وَجَّه فيها ابن جني قول الخليل.
المبحث الثاني: موقف ابن جني مما خولف فيه الخليل، وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: ما رجح فيه ابن جني قول الخليل.
المطلب الثاني: ما جوز فيه ابن جني قول الخليل.
المطلب الثاني: ما خالف فيه ابن جني قول الخليل.
المبحث الثالث: الأسس التي بنى عليها ابن جني أحكامه.
الخاتمة: فيها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد

أولًا: التعريف بالخليل:

هو الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، ولد بالبصرة سنة مئة، كان صالحاً عاقلاً حليمًا (ابن خلكان، د. ت، ص: 2/ 245)، ذكيًا، عالماً متفننًا، مع عفة وزهد وعبادة، كان يحجُّ سنة ويغزو سنةً إلى أن مات، برَع في علم اللغة والأدب، وهو أوَّل من صنَّف العَروض (الحموي، 1993، ص: 3/ 1269).، ألّف "العين" وحصر فيه مركّبات حروف المعجم كلها من الثّنائيّ والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ وهو غاية ما ينتهي إليه التّركيب في اللّسان العربيّ" (ابن خلدون، د. ت، ص: 756/1)، قيل: إنه دعا بمكة أن يُرزق علمًا لم يسبقه إليه أحد، ولا يؤخذ إلا عنه، فرجع من حجّة، ففتح عليه بالعروض (القفطي، 1982، ص: 1/ 377).

تلمذ عليه جماعة من أئمة اللغة والأدب، منهم: سيبويه، والنضر بن شميل، وهارون بن موسى النحوي، والأصمعي، وغيرهم.

قال ابن خلدون: "انتهت -الكتابة في علم النحو - إلى الخليل بن أحمد الفراهيديّ أيّام الرّشيد، وكان النّاس أحوج ما كان الناس إليها لذهاب تلك الملكة من العرب. فهذّب الصّناعة وكمّل أبوابها. وأخذها عنه سيبويه فكمّل تفاريقها واستكثر من أدلّتها وشواهدها ووضع فيها كتابه المشهور الّذي صار إماماً لكلّ ما كتب فيها من بعده" (ابن خلدون، د. ت، ص: 381/1). توفي بالبصرة سنة خمس وسبعين ومئة (م. س، 1982، ص: 381/15).

ثانيًا: التعريف بابن جني:

عثمان بن جنّي، أبو الفتح، الأزدي بالولاء، ولد بالموصل قبل سنة ثلاثين وثلاثمئة، وبها نشأته، ثم انتقل إلى بغداد وأقام بها حتى وفاته (ابن خلكان، د. ت، 3/ 248). أخذ عن أبي علي الفارسي ولازمه وتأثر بآرائه، وأخذ عن أبي بكر محمد بن مقسم، وأبي الفرج الأصفهاني، وأبي العباس المبرد، وأخذ عنه كثير، منهم عمر الثمانيني، وأبو الحسن الشريف الرضي. من مصنفاته: المنصف شرح تصريف المازني، وسر صناعة الإعراب، والخصائص. توفي في 392/2/25، ببغداد (م. س، 3/ 248)، قال عنه ياقوت: «من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنّف في ذلك كتباً أبرّ بها على المتقدمين وأعجز المتأخرين، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم أحد في التصريف أدقّ كلامًا منه» (م. س، 1993، ص: 4/ 1585).

المبحث الأول:

الآراء التي وَجَّه فيها قول الخليل.

1- حكم زيادة النون في المضعف الذي آخره واو ونون:

حكم المازني بزيادة النون في آخر الاسم المنتهي بألف ونون؛ إذا كان في صدر الكلمة ثلاثة حروف من الأصل؛ حتى يقوم الدليل على أنهما من الأصل، فيحكم بزيادة النون في «سَرْحان، وسَعْدان» (م. س، 1954، ص: 133/1)، أما إذا كان مضعفًا فذكر ابن جني أنه يجوز فيه كون النون أصلًا، وقد يُحكم بزيادتها، ونقل عن سيبويه حكايته قول الخليل في «مُرَّان» إذا سُمِّي به رجل: «فأما مُرَّان، فحكى سيبويه فيه عن الخليل أن النون فيه من الأصل، وذهب إلى أن اشتقاقه من المَرانة وهي اللِّين (سيبويه، 1988، ص: 218/3)، فجرى عنده مجرى حُمَّاض من الحموضة. فما كان من هذا النحو يُحتاج فيه إلى الاشتقاق ولا يقضى عليه بشيء إلا بثبت" (م. س، 1954، ص: 134/1).

فزيادة الألف والنون في آخر العَلَم تمنعه من الصرف، وهو الأكثر في الأسماء، لذلك يحكم بزيادة الألف والنون ما لم يظهر من الاشتقاق أنها أصلية، فإن ظهرت أنها أصلية من خلال الاشتقاق فيصرف ذلك العلم (ابن يعيش، 2001، ص: 187/1)، نحو «مُرَّان» إذا سُمِّي به رجل، لأن اشتقاقه من «المِرانَة» وهي اللِّين، فهو على وزن «فِعَال»، نحو حِماض (السيرافي، 2008، ص: 483/3).

2- زيادة النون في «فَرْسَن» (الجوهري، 1987، ص: 958/3 ف ر س).

ذكر المازني قول الخليل في زيادة نون «فَرْسَن» فقال: "وزعم الخليل أن (فَرْسَناً) النون فيه زائدة؛ لأنها عنده من: فَرَسَ يَفْرِسُ" (م. س، 1954، ص: 167/1).

ثم وجه ابن جني ذلك القول وشرحه في تعليقه على كلام المازني فقال: "إنما كان عند الخليل من: فَرَسَ يَفْرِس؛ لأن الفَرْس أصله الدّقّ، ومنه قيل للأسد: "فِرْناس"، فالنون فيه زائدة، والفَرْسَن تدق الأرض. فهي من الفَرْس، كما أن مِفْتاحاً من الفَتْح، ومِغْلاقاً من يَغْلَقُ. ومثاله "فِعْلِن" (ن. م، ص: 167/1).

3- الأصل في مصدر الثلاثي "فَعْل":

الأصل في مصدر الثلاثي عند الخليل -كما ذكره المازني– "فَعْل" نحو ضَرَب ضَرْبًا وقَتَل قَتْلًا، وقد وجه ابن جني هذا القول في شرحه على كلام المازني فقال:

«إنما كان الأصل في مصادر بنات الثلاثة المتعدية عند الخليل "فَعْلًا" بعد كثرته في السماع؛ لأن كل فعل ثلاثي فالمرة الواحدة منه "فَعْلَة" نحو "ضَرَبْته ضَرْبة، وقَتَلْتُه قَتْلَة، وشَتَمْتُه شَتْمَة".

فكأن قولك في المصدر "شَتْم، وقَتْل، وضَرْب" إنما هو جمع فَعْلَة، نحو: "تَمْرَة وتَمْر، ونَخْلة ونَخْل"؛ لأن المصدر يدل على الجنس، كما أن التَّمْر والنَّخْل يدلان على الجنس، فـ"ضَرْبَة" نظيرة "تَمْرَة" و"ضَرَب" نظير "تَمَر".

وقوله: وجعْل ما خالفه ليس بأصل، يعني: بقية مصادر بنات الثلاثة نحو "الرُّكوب، والظُّلم والإتْيان" فهذه ونحوها مصادر المتعديّة، ولا تطّرد اطراد القتل والضّرب؛ لأن فَعْلاً لا يمتنع من جميعها، فهو الأصل وعليه مدار الباب» (ن. م ص: 1/178-179).

فاستدل ابن جني لصحة هذا القول بوجهين:

الأول: السماع حيث كثر في السماع مجيء مصدر الثلاثي على فَعَل.

الثاني: اتفاق المصدر والمرة في الدلالة على الجنس.

وذكر أبو سعيد السيرافي وجهًا آخر في توجيهه وهو أن «فَعْلًا» هو أخف الأبنية (م. س، 2008، ص: 4/399).

4- ألف "آية":

قال ابن جني: «وقد أجاز الخليل مثل هذا في "آية" أن تكون الألف منقلبة عن ياء ساكنة، كأنها كانت "أيْيَة"، وهو أحد قولي الخليل فيها» (ن. م، ص: 1/203).

فقد ذكر ابن جني أحد قولي الخليل في «آية» وهي أن الألف منقلبة عن ياء فأصلها "أيْيَة"، وفي «آية» ستة أقوال:

أ-الأول: أن أصل آية «أَيَيَة» مثل: "شَجَرَة" قلبت العين ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكان القياس يقضي بقاء العين وقلب اللام فيقال "أَيَاة"؛ لأن اللام طرف، وهي أولى بالإعلال والتغيير، فوزنها "فَعَلَة"، وهو قول الخليل.

ب-الثاني: أن أصل آية "أَيَيَة": مثل: "شَجَرَة"، ثم قلبت اللام ألفًا على ما يقتضيه القياس، فصار "أَيَاة" مثل: "حَيَاة"، ثم قدّمت اللام على العين فصار "آيَة"، فوزنها "فَلَعَة".

ج-الثالث: أصلها "أَيْيَة" مثل: "سَمُرَة"، ثم قلبت العين ألفًا على خلاف القياس أيضًا، ووزنها "فَعْلة".

د-الرابع: أصلها "أَوْيَة" أو "أَوَيْة" ثم أعلت العين على خلاف القياس.

هـ-الخامس: أصلها "أَيَّة" مثل: "حَيَّة"، ثم قلبت العين ألفًا لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها في "طائي".

و-أصلها "أَيِيَة" على وزن "فاعلة"، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما فحذفت الأولى، وعليه فزنتها "فالة" (ابن حيان، 1998 ص: 1/300)

والقول الأول الذي حكاه ابن جني عن الخليل هو أسهل الوجوه وأسلمها من المآخذ، والأقوال الأخرى عليها مآخذ كما ذكر الأشموني في شرحه على الألفية:

فمن قال: أصلها "أَيْيَة" بسكون الياء الأولى فيلزمه إعلال الياء الساكنة.

ومن قال أصلها "آيِيَة "على وزن "فاعلة"، وهو قول الكسائي، فيلزمه حذف العين لغير موجب.

ومن قال: أصلها "أَيْيَة" فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام (الأشموني، 1998، ص: 4/118).

5- توجيه لغة من قال: «مررت بأخواك، وضربت أخواك»:

ذكر المازني قول الخليل في توجيه لغة «مررت بأخواك، وضربت أخواك» فقال: «أخبرني أبو زيد النحوي قال: سألت الخليل عن الذين قالوا: "مررت بأخواك، وضربت أخواك؟ " فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في "يَيْأَس: ياءَس"، أبدلوا الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها» (م. س، 1954، ص: 1/203)

وظاهر هذا القول أن ياء التثنية في حالتي نصب المثنى وجرّه قُلبت ألفًا مثل قلبها في "ياءَس"، إلا أن ابن جني وجه قول الخليل في تعليقه على المازني فقال: «ينبغي أن يكون الذي يريده الخليل في هذا الموضع، أن الألف في "مررت بأخواك، وضربت أخواك" ليست بدلاً من الياء في "ضربت أخويك، ومررت بأخويك"؛ لأن ألف التثنية لا تكون منقلبة على وجه، ولكنه لما كان من لغته أن يقول في "ييأس: ياءس"، وثبتت الألف في قوله: "قام أخواك" وجاء الجر والنصب، ترك الألف بحالها لا أنه قلبها ياء، ثم قلب الياء ألفًا؛ لأنه لو كان قَلبها ياءً لأقرّها ياء؛ لأنه إنما كان يقلبها ياء لتدل على النصب والجر، وهو إذا قلبها ألفًا بعد أن قلبها ياء، فقد زال ما قصد له من إبانة علامة الجر والنصب.

فمن هنا كان تركه إياها ألفًا وألا يقلبها ياء، ثم يقلبها بعد ذلك ألفًا؛ هو الصواب عنده.

ومن قال: "ياءَسُ"، فينبغي أن تكون الألف عنده منقلبة عن الياء؛ لأنها قد ثبتت في "يَئِس"، فإذا صار إلى المضارع، فكأنه قدّره "يَيْأَس" ثم قلب الياء ألفًا.

فأما ألف التثنية، فلم تكن قط ياءً قبل الألف، ثم انقلبت الألف عنها، كما ثبتت في "يَئِس".

فهذا فرق ما بينهما، إلا أنهم في كلا الموضعين، إنما هربوا من الياء إلى الألف لخفة الألف» (ن. م، ص ص: 1/203 - 204).

فبيّن ابن جني وجه المشابهة بين قوله: "مررت بأخواك، وضربت أخواك " وبين قلب ياء "يَيْأَس" ألفًا في "ياءَس" أن كليهما انتقال من الياء إلى الألف لخفة الألف، لكنه في "ياءس" قلب الياء ألفًا، أما في "مررت بأخواك، وضربت أخواك؟ "، فإنه عدول عن الياء وإبقاء للألف على حالها في حالتي النصب والجر، إذ ألف التثنية لم تكن ياءً ثم قلبت وإنما أبقيت على حالها.

وهذه اللغة لغةُ بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة؛ يبقون الألف على حالها في الرفع والنصب والجر؛

فيقولون: جاء الزيدان وَضربت الزيدان ومررت بالزيدان (ن، م، ص: 58) (السهيلي، 1992، ص: 222)، ومنه قوله:

تَزَوَّدَ مِنا -بَيْنَ أَذْناهُ- طَعْنَةَ دَعَتهُ إلى هابِي التُرابِ عَقِيمِ

[البيت من الطويل لهوبر الحارثى، ينظر: ليس فى كلام العرب 334، والصحاح 6/ 2536 ه ب ي، وشرح المفصل 128/3، وشرح ابن عقيل 58/3، وورد في لسان العرب 343/14، ه ب ي بلفظ "بين أذنيه". والهابي: الهباء] برواية «بين أذناه»، بإبقاء الألف في موضع الجر، ويعرب في هذه اللغة بالحركات المقدرة (ابن خالويه، 1979، ص: 334).

6- إبدال التاء من الواو:

ذكر المازني عن الخليل مثالين في إبدال التاء من الواو وهما: "تَوْلَج، وتَيْقُور":

أ_ "تَوْلَج" [التَّوْلَج: كناس الوحش الذي يلج فيه. ينظر: الصحاح (348/1)"و ل ج"]

قال المازني:

«زعم الخليل أن قوله:

مُتَّخذًا من ضَعَواتِ تَوْلَجا

[الرجز لجرير، في ديوانه (187/1) وعجزه: «أردى بني مجاشع وما نجا»، ورد في: العين 195/2 و ل ج، وديوان الأدب (36/2)، وتهذيب اللغة (50/3)، والزاهر (123/1). وضَعَوات جمع ضَعَة، وهي الشجرة. وفي المنصف (عضوات)، والصواب ما في الديوان]. إنما هو "فَوْعَل" من "وَلَجْت" وليس بـ "تَفْعَل"؛ لأن "تَفْعَلًا" في الأسماء قليل، و"فَوْعَلًا" كثير. ولكنه علم أنه لو جاء بالواو على أصلها، لزمه أن يبدلها همزة؛ لئلا تجتمع واوان في أول كلمة، فأبدل التاء لكثرة دخولها على الواو في باب "وَلَجَ"، حين قالوا: "أَتَلْجَ، ومَتْلَج، وهذا أَتْلَجُ من هذا" ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات».

قال ابن جني: «يقول: إذا كانوا قد أبدلوا الواو تاء في "أَتْلَج، ومَتْلَج، وهذا أَتْلَج من هذا"، ولو جاءوا بها لما لزمهم حذف ولا قلب، فأن يبدلوها تاء -في حرف من هذا الباب الذي قد اطرد فيه القلب، ولو لم تبدل فيه تاء لوجب إبدالها همزة- أجدر، وهو "تَوْلَج"؛ لأنه لو لم يبدلها تاء للزمه أن يقول: "أَوْلَج" لاجتماع واوين» (م. س، 1954، ص: 226/1).

فالتاء في "تَوْلَج" عند الخليل أصلية، وأصلها "وَوْلَج" (الفراهيدي، د. ت، ص: 317/3 و ل ج)، فالتاء فيها بدلًا من الواو، والواو الثانية هي الزائدة، بخلاف إذا قلنا: «تَفْعَل» فتكون التاء زائدة والواو أصلية (الثمانيني، 1999، ص: 367)، وقد ذهب الخليل إلى هذا؛ لأن «فَوْعَلًا» كثير في الأسماء بخلاف تَفْعَل فهو قليل في الأسماء (م. س، 2001، ص: 339/5).

والكوفيون يرون أنها "تَفْعَل"، والتاء عندهم أصلية (ابن حيان، 1998، ص: 215)، ومذهب سيبويه أصح؛ لأن الحمل على الأكثر أوْلى (ابن عصفور، 1996، ص: 254).

"تَيْقُور"(الجوهري، 1987، ص: 849/2 و ق ر)، التَّيْقُور لغة في الوَقَار.

«وقال الخليل: ومثل ذلك قوله:

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى البِلَى تَيْقُوري (الرجز للعجاج في ديوانه 340/1 والأزهري، د. ت، ص 222/14).

إنما هو "فَيْعُول" من الوَقار...».

قال ابن جني: «أصل "تَيْقُور" على هذا: "وَيْقُور"، فأبدل الواو تاء..».

فالقول في "تَيْقُور" عند الخليل كالقول في "تَوْلَج" أن أصل التاء واوًا، فتكون «تَيْقُور» على «فَيْعُول» (سيبويه، 1988، ص: 332/4).

7- توجيه قول الخليل في "قُلْت":

قال المازني: «وقال الخليل: يدلك على أن أصله "فَعَلت"، قولهم: "قُلتُه"؛ لأنه ليس في الكلام "فَعُلت" متعديًا» (م. س، 1954، ص: 236/1).

وقال ابن جني: «وجه استدلال الخليل على أن "قلت: فَعَلْت" أنه لا يخلو من أن يكون "فَعَلْت" أو "فَعُلْت" أو "فَعِلْت"، وليس قسم رابع، فلا يمكن أن يكون "فَعُلت"؛ لأن "فَعُلت" لا يكون متعديًا، وقد قالوا: "قُلْتُه".

فإن قال قائل: فهلا جعلت "قُلْت: فَعِلت"؟

قيل: لو كان كذلك لقيل: "قِلْت" كما قالوا: "خِفْت" لما كان "فَعِلت".

وشيء آخر يدل على أن "قُلت: فَعَلت" دون "فَعِلت" وهو قولهم في المضارع: "يَقُوْل" و"يَقُوْل: يَفْعُل" و"يَفْعُل" إنما بابه "فَعُل، أو فَعَل" دون "فَعِلَ".

وقد بطل أن يكون "قُلْت: فَعُلت" لقولهم: "قُلْتُه"، فبقي أن يكون "فَعَلْت" دون "فَعِلْت، وفَعُلْت".

وشيء آخر يدل على أن "قُلْت: فَعَلت" دون "فَعِلت" وهو قولهم في اسم الفاعل: "قَائِل" و"قائل: فاعِل"، و"فاعل" لا يجيء من "فُعُل" إلا شاذًا»(م، س 1954، ص: 237/1).

أصل «قُلْت»: «قَوَلْتُ» على «فَعَلْت» وعينه واو، فإذا اتصل بها ضمير الفاعل تسكن لام الفعل، وتتحوّل إلى صيغة «فَعُلْت»، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فصارت «قُوْلْت» فالتقاء ساكنان الواو واللام فحذفت الواو فصارت «قُلتُ» (م. س، 2001، 442/5).

وقد علل المازني كون «قُلْت» أصلها «فَعَلْت» دون غيرها من الأوزان بأنه فعل متعدٍّ، ولا يأتي المتعدي إلّا منه، فلا يتعدى وزن «فَعِلْت» ولا «فَعُلت» بكسر العين وضمها.

ثم ذكر ابن جني رحمه الله أدلة أخرى وجّه بها كون أصل «قُلْت»: «فَعَلْت» فذكر:

الأول: أنه لو جاء على «فَعِلت» لكانت حركة العين كسرة، فتنقل الكسرة إلى الفاء فيقال: «قِلْت» كما قيل: «خِفْت»، فلما كانت حركة القاف وهي فاء الكلمة ضمة علم أنها نقلت عن الواو التي هي عين الكلمة.

الثاني: أن مضارعه «يَقُوْل» على «يَفْعُل» ويفعل ماضيه «فَعَل»، وليس «فَعِل».

الثالث: أن اسم الفاعل منها «قَائِل» على وزن «فاعِل»، وفاعل لا يأتي من «فُعُل» إلا نادرًا.

فالأول والثاني استدل بهما على عدم كونها «يَفْعِل» بكسر العين، والثالث دفع به أن تكون «فَعُل» بضمها (ابن أبوب، 2000، ص: 263/2).

ثم قال ابن جني: «فأما "قُمْت، وسُرْت، وجُعْت" وما كان نحوهن من غير المتعدي، فلا يستمر فيه استدلال الخليل؛ لأنه لا يقال: "جُعْته، وقُمْته" كما يقال: "صُغْته، وزُرْته"، ولكن قولهم: "جُعْت، وقُمْت" -بضم الفاء- وقولهم في المضارع: "يَجُوع، ويَقُوم" دون "يَجاع، ويَقام" يدلان على أنه ليس بـ"فَعِلت".

وقولهم في اسم الفاعل: "جائع، وقائم" دون "جَويع، وقَويم" يدل على أنه ليس بـ"فَعُلت"» (م. س، 1954، ص ص: 237/1- 238).

فاستدلال الخليل على أن «قُلْت» أصلها «فَعَلْت» بفتح العين، بمجيئه متعديًا لا ينطبق على نحو «قُمْت، وسُرْت، وجُعْت» لأنها أفعال لازمة.

ولكن الاستدلال فيها ينضبط بالوجهين الثاني والثالث اللذين ذكرهما ابن جني في «قُلْت»، فمجيء مضارعه بالواو يدل على أنه ليست «فَعِلت»، ومجيئ اسم الفاعل منه على «فاعِل» يدل على أنها ليست «فَعُلت».

8- المحذوف في «مَقُوْل ومَبِيْع» هل هو عين الفعل أم واو مفعول؟ والمحذوف في «إقَامَة، وإخافة، وإبانَة» هل هو الألف الأولى أم الثانية؟

ذكر المازني اختلاف الخليل وسيبويه من جهة، والأخفش من جهة أخرى في المحذوف في هذين الوضعين:

الأول: في «مقول ومبيع» هل هو واو مفعول أم عين الفعل؟ فإلى الأول ذهب الخليل وسيبويه، وإلى الثاني ذهب الأخفش، ولتكافؤ الأدلة عنده لم يرجح بينهما إلا أنه وجَّه قول الأخفش فقال: «وكلا الوجهين حسن جميل، وقول الأخفش أقيس» (م. س، 1954، ص ص: 287/1-288).

فأصل «مقول ومبيع» مقوول ومبيوع على وزن مفعول، فالتقاء ساكنان عين الفعل وواو مفعول، فمذهب الخليل وسيبويه أن الزائد يحذف، ومذهب الأخفش أن الأول يحذف، ويرد على الأخفش أنهم قالوا: «مبيع» ولو كان الأول هو الذي يحذف لقالوا: «مبوع»، ووجهه عندهم إنهم لما أسكنوا "ياء" مبيوع وألقوا حركتها على الباء انضمت الباء وصارت بعدها ياء ساكنة فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ثم حذفت الياء بعد أن لزمت الباء الكسرة للياء التي حذفتها فوافقت واو مفعول الباء مكسورة فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها كما انقلبت واو "ميزان" ياء للكسرة (عضيمة، د. ت، 100/1).

وقد استدرك المبرد على الأخفش في ذلك فقال: «فقيل للأخفش: قد تركت قولك؛ لأنه يزعم أنه يفعل ذلك في الجمع ولا يفعله في الواحد».

وهذا ما جعل ابن جني يعجب من قول المازني: «وقول الأخفش أقيس» (م. س، 1954، ص: 291/1).

وقد وجَّه ابن جني ما ذهب إليه الخليل بما جاء في كلام العرب نحو «مَشِيب، ومِيت، ومِيل، ومَرِيح» فهذه الياء هي عين الفعل منقلبة عن واو، إذ واو مفعول لا يجوز قلبها إلا أن تكون لام الفعل معتلة نحو قولهم: رُمي فهو مرمِيّ، وقضي فهو مقضي (ن. م، ص ص: 288/1-289).

الثاني: في «إقامة، وإخافة، وإبانة»، حيث أصلها: بألفين «إقاامة، وإخاافة، وإباانة»، وأصلها: إقْوَامة، وإخْوَافة، وإبْيَانة، نقلت الفتحة من الواو والياء إلى ما قبلهما ثم قلبوه ألفًا، فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف هو الزائد وهي الألف الثانية، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف هو الأول وهو عين الكلمة على نحو ما مضى من الخلاف في «مقول ومبيع» (ن. م، ص ص: 291/1-292).

9- وزن «معيشة»:

قال المازني رحمه الله: «وكان الخليل يقول في "مَفْعُلة" من "عشت، وبعت" لفظها كلفظ "مَفْعِلة" كما كان "فُعْل" من الياء في هذا الباب على لفظ "فِعْل" من الواو، فيقول: "مَعِيشة" تصلح أن تكون "مَفْعُلة" وتصلح أن تكون "مَفْعِلة"».

ثم قال ابن جني: «أصل "مَعِيشة" إذا كانت "مفعُلة" عند الخليل: "مَعْيُشَة" فنقل الضمة إلى العين فانضمت وبعدها ياء ساكنة، فأبدل الضمة كسرة؛ لتسلم بعدها الياء، فصارت "مَعِيشة" وإذا كانت "مفعِلة" فإنما نقل الكسرة إلى العين حسب.

وكذلك "عِيش" يصلح أن يكون عند الخليل "فِعْلا، وفُعْلا" جميعًا، فإذا كان أصله "فُعْلا" فكأنه كان "عُيْشا"، فأبدل الضمة كسرة لتسلم الياء فصارت "عِيشا" كما ترى.

كما قالوا: "بِيض" وأصله "بُيْض"، فأبدلوا من الضمة كسرة، لا يفصل الخليل بين الواحد والجمع.

وكذلك كان يجيز في "ديك، وفيل" أن يكونا "فِعْلا، وفُعْلا" جميعًا؛ لأنهما من الياء لقولهم: "فيول، وديوك"» (ن. م، ص: 297/1).

فمذهب الخليل في معيشة أنها تصلح أن تكون «مَفْعِلة، ومَفْعُلة» فإن كانت بكسر العين ففيها إعلال واحد وهو نقل الكسرة من الياء إلى العين، وإن كان من «مفعُلة»، ففيها إعلالان وهما: نقل الضمة إلى العين ثم إبدال الضمة كسرة لانضمامها وبعدها ياء (م. س، 1988، ص: 349/4).

ويجيز الخليل وسيبويه أن تكون الفاء مكسورة أو مضمومة في مواضع «عيش وديك وفيل وبِيْض»، لا فرق عندهما بين المفرد والجمع، أما الأخفش فإنه يفرق

بين الجمع والمفرد فيجيز قلب الواو ياءً في الجمع نحو «بيض» ولا يجيزه في المفرد، فلا يقول معيشة من «مفعُلة» وإنما هي عنده «معوشة»، وقياس قوله أن يكون اسم المفعول من «باع يبيع»: «مبوع»، ولم يرد عن العرب فيها إلا «مبيع»، قال ابن جني: «ولولا قول العرب: "مَبِيع" بالياء دون "مَبُوع"؛ لكان قول أبي الحسن في "فُعْل، ومَفْعُلة: بُوع، ومَعُوشة" قولًا حسنًا، ولكن قولهم: "مبيع" هو الذي أفسد هذا المذهب على أبي الحسن» (م. س، 1954، ص: 300/1).

وهذا الذي يقوي مذهب الخليل وسيبويه في المسألة السابقة وهي مسألة المحذوف من «مقول ومبيع، وإقامة» كما ذكره ابن جني والمازني (م. س، 2001، ص: 454/5).

10- سبب تصحيح «مِفْعَل»:

قال المازني: «ويتم "مفعل" منهما، قال الخليل: إنما تم؛ لأنه منقوص من "مفعال"، قالوا: "مِفْتَح ومِفْتَاح، ومخيط ومخياط، ومنسج ومنساج"».

ثم قال ابن جني شارحًا: «يقول: لما وجب تصحيح "مخياط" لسكون ما بعد الياء، وكان "مخيط" منقوصًا منه صحح؛ لأن بناء "مفعال" هو المقصود هنا، وجعل التصحيح في "مخيط" دلالة على أنه منقوص من مخياط، وأنه بمعناه كما جعل تصحيح "عَور، وحول" دلالة على أن معناهما معنى "اعورّ، واحولّ" وقد مضى ذكر هذا» (م. س، 1954، ص: 323/1).

فـ«مِفْعَل» من الياء والواو لا يعل، فيقال: «مِخْيَط، ومِقول»، ولا يجري فيه الإعلال لأنه بمعنى «مفعال» (ابن الأثير، 1420ه، ص: 590/2).

11- قلب ألف "رسالة"، وياء "صحيفة"، وواو "عجوز" في الجمع همزة:

قال المازني: «وقال الخليل في واو "عجوز" وألف "رسالة" وياء "صحيفة": إنما هُمزن في الجمع ولم يكن بمنزلة "معاون" و"معايش" إذا قلت: "صحائف" و"رسائل" و"عجائز"؛ لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة، وإنما هي حروف مَيْتَة لا تدخلها الحركات، ووقعن بعد ألف فهمزن ولم يظهرن، إذ كن لا أصل لهن في الحركات، ولو ظهرن في الجمع متحركات كانت الحركة ستدخلهن في غير الجمع في بعض المواضع» (م. س، 1954، ص: 326/1).

فقد ذكر الخليل رحمه الله الفرق بين "رسائل وصحائف وعجائز" وبين "معاون ومعايش"، حيث قلبت الألف والياء والواو في "رسائل وصحائف وعجائز" همزة، ولم تقلب في "معاون ومعايش"، والفرق بينهما ذكره ابن جني في شرحه فقال: «ولم تكن "الألف، والياء، والواو" في هذه المواضع مثلها في "مَقَام، ومَعِيشة، ومَعُونة" فتُرَد في الجمع إلى أصلها في احتمال الحركة؛ لأنهن في "رسالة، وصحيفة، وعجوز" زوائد لم يتحركن قط، فاجتنبت فيهن الحركة فهمزن» (ن، م، ص: 327/1).

فجمع ما أصله الحركة كجمع ما فيه حركة فيقال في «معونة ومعيشة»: «معاون ومعايش»، كما يقال في «جدْوَل»: «جداول» (م. س، 2001، ص: 152/4).

12- تصحيح اسم الفاعل لتصحيح الفعل:

قال المازني: «وقال الخليل: من قال: "عَور وحول" قال: "هو عَاوِر غدا وحاول" فأجراهن مجرى الفعل. وكذلك "فاعل" من "صَيِدت" لا يهمز» (م. س، 1954، ص: 330/1).

قال ابن جني شارحًا: «إنما صح اسم الفاعل في هذا عند الخليل؛ لصحة الفعل بظهور الواو والياء فيه، ولما اعتلت العين في "قام، وباع" اعتلتا في "قائم وبائع" بالهمز... وقوله: "فأجراهن مجرى الفعل" يريد: في الصحة» (ن. س، 1954، ص: 331/1).

فقد عومل اسم الفاعل معاملة الفعل؛ فلما اعتل الفعل اعتل اسم الفاعل أيضًا فيقال في: قام وباع: قائم وبائع، ولما صح الفعل في عور وحول، قيل في اسم الفاعل: عاور وحاول (عضيمة، د. ت، ص: 288/3).

المبحث الثاني:

موقف ابن جني مما خولف فيه الخليل:

المطلب الأول:

ما رجح فيه ابن جني قول الخليل.

1- دلاص:

خالف المازني الخليلَ في القول بزيادة الميم في «دلامص» [الدلامص: البراق (الجوهري، 1987، 1040/3) د ل ص]، فقال المازني: «وزعم الخليل أن "دلامصًا" الميم فيه زائدة، وهو "فُعَامِل". والدليل على ذلك قولهم: "دِلَاص، ودَلِيص" في معنى "دُلامِص".

ولو قال قائل: إن دُلامِصًا من الأربعة، معناه "دَلِيص"، وليس بمشتق من الثلاثة، قال قولًا قويًا، كما أن "لَآلَأ" منسوب إلى اللؤلؤ وليس منه، وكما أن "سِبَطْرا" معناه السَّبِط وليس منه» (م.س، 1954، ص ص: 101/1- 152).

فمذهب الخليل أن «دلامص» من الثلاثي والميم فيه زائدة فوزنه «فعامل» (المبرد، د.ت، ص: 59/1)، بينما رأى المازني أنه قد تكون «لامص» رباعي بنفس معنى الثلاثي.

وقد رجَّح ابن جني قول الخليل على قول المازني؛ فقال في الشرح: «مذهب الخليل في هذا أكشف وأوجه من مذهب أبي عثمان؛ وذلك أنه لما رأى "دلامصا" بمعنى دليص، ووجد الميم قد زيدت غير أول في زرقم، وستهم، وبابهما؛ ذهب إلى زيادة الميم في دلامص. فهذا قول واضح كما تراه...».

ووجه قول المازني إن الميم لا تزاد في حشو الكلام إلا قليلًا فلذلك اعتبرها أصلًا، وقول الخليل أوفق للقواعد إذا قيل فيه معناه: «دلاص» فلما سقطت الميم هنا دلَّ ذلك على زيادتها (م. س، 2001، ص:

179/4)، وقول المازني مرجوح؛ لأن "اشتقاقٌ على زيادتها فينبغي أن تُجعل زائدة، إذ باب سَبِط وسِبَطر قليل جدًّا لا ينبغي أن يُرتكبَ إلَّا إذا دعت إلى ذلك ضرورة"(ابن عصفور، 1996، ص: 165).

المطلب الثاني:

ما جوز فيه ابن جني قول الخليل:

1- الخلاف بين الخليل والمازني في «تاه يتيه، وطاح يطيح»:

ذكر المازني قول الخليل في «تاه يتيه، وطاح يطيح» أنه من باب «فَعِل» «يَفْعِل» وأصل الياء واو، ثم ذهب المازني إلى أنها من اليائي، لما جاء من قولهم: «تيه وطيح»، من باب «باع يبيع» (م. س، 1954، ص ص: 261/1- 262).

وقد شرح ابن جني كلا القولين وبيَّن وجه كل منهما، فقال في قول الخليل أنهما من الواوي: «إنما ذهب الخليل إلى هذا؛ لأنه لما رأى العين واوا في "تَوَهَ وطوح" ورآهم يقولون: "تاه يتيه، وطاح يطيح"، ولم يمكنه أن يجعلهما من الياء كـ "باع يبيع"؛ لأن الدلالة قد قامت على كون العين واوًا، ذهب إلى أنها "فعِل يفعِل" فكأنها في الأصل عنده "طوِح يطوِح، وتوه يتوه" فجرى "طِحْت، وتِهْت" مجرى "خِفْت"، ثم نقل في المضارع الكسرة من عين الفعل إلى فائه، فسكنت وحصلت قبلها الكسرة، فانقلبت ياء كـ "مِيقَات، ومِيزَان"» (ن. م، ص ص: 261/1- 262).

فجعل الخليل «تاه يتيه، وطاح يطيح» من باب «فَعِل يفْعِل»، فلم يجعلهما الخليل من باب «باع يبيع» - أي فعل يفعل يائي العين- لمجيئ العين واوًا في «توَّه، وطوح» فظهور الواو يدل على أنهما من الواو، باب مكسور العين، لقولهم فيه: «طِحْت» ولكان مفتوحها لقالوا: «طُحْت»، وحصل للواو إعلال بنقل كسرتها إلى الفاء قبلها ثم قلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وليس من واو العين في باب «فَعِل» إلا هذين الحرفين. (الأستراباذي، 1975، ص: 127/1).

وقال ابن جني في باب وجه جعل المازني «يتيه ويطيح» من اليائي: «إنما ذهب أبو عثمان إلى أن "تيه، وطيح" من الياء؛ لأنهما لو كانا من الواو لقالوا: "توّه، وطوّح" كما حكى الخليل» (م. س، 1954، ص: 263/1).

فلو كانت من الواو لقالوا: «توه وطوح» لا كما ورد عنهم "تيه وطيح".

وهو في قول الخليل شاذان، فباب «فعِل يفعِل» شاذ في الصحيح والمعتل، أما «فَعَل يفْعَل» فهو شاذ فيما عينه واو، وليس بشاذ في الصحيح، ومن ثم رجح بعضهم كابن عصفور كونه من باب اليائي في باب «فعل يفعَل» لكونه مقيسًا فيه (ابن عصفور، 1996، ص: 291)، فحمله على المقيس أولى (م. س، 1954، ص: 264/1).

وقد استدل المازني على كون «طاح وتاه» من اليائي بوجه آخر ما جاء عن العرب من قولهم: «التيه والتوه» (ن. م ص: 265/1)، فمجيء «التيه» بالياء دليل على أنها الأصل (م. س، 1996، ص: 219).

وقد انتصر ابن جني لقول شيخه المازني من أربعة وجوه إلا أنه لم يمنع قول الخليل بل جوزه (م، س، 1988، ص: 329/4). فقال: «فالأظهر أن يكون "طاح يطيح، وتاه يتيه" من الياء، ويجوز أن يكون من الواو كما ذهب إليه الخليل» (م. س، 1954، ص: 264/1).

المطلب الثالث:

ما خالف فيه ابن جني قول الخليل:

1- عدم زيادة الهاء في أول الكلمة:

قال ابن جني: «وفِعْلَل يكون اسمًا وصفة. فالاسم "قِلْفَع" [ما يتقلع ويتشقق من الطين إذا يبس (الجوهري، 1987، 1270/3 ق ف ع)] وقِرْطَع [قمل الإبل (ابن سيدة، 2000، 404/2 ق م ل)]، والصفة "هِجْرَع [الطويل (م. س، 1987، 1306/3 ج ر ع)]، وهِبْلَع [الأكول (ن. م، ص: 1305/3 ب ل ع)].

وقد قيل: إن الهاء في "هِجْرَع وهِبْلَع" زائدة، وإنهما من "البلع والجرع"، ومثالهما على هذا القول "هِفْعَل". وقد حكي عن الخليل أنه كان يقول: إن الهاء في "هِرْكَوْلَة" [العظيمة الفخذين أو الجسيمة (ابن فارس، 1979، 73/6 ر ك ل)] زائدة؛ لأنها تَرْكُل في مشيها وهي في هذا القول "هِفْعَوْلَة".

هذا قولهم كما ترى، وإنما ارتكبوه على شذوذه عن النظائر؛ لأن الاشتقاق قادهم إليه. والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل العلم، وإن كان في "هِجْرَع وهِبْلَع وهِرْكَوْلَة" من معنى ما لا هاء فيه، ولكن على أن يكون لفظه قريبًا من لفظه، ومعناه كمعناه» (م. س، 1954، ص ص: 25/1-26).

فقد ذكر ابن جني من أوزان الرباعي المجرد «فِعْلَل» بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام، وعد منه في الأسماء «قِلْفَع وقِرْطَع»، وفي الصفات «هِجْرع وهِبْلع»، وحكى قولًا في هاء «هِجْرَع وهِبْلَع» أنهما زائدتان فيكون الوزن "هِفْعَل".

ثم ذكر قولًا محكيًّا عن الخليل في زيادة الهاء في أول الكلمة في كلمة «هِرْكَوْلَة» [وذكر ابن جني في سر صناعة الأعراب (220/2) أن الأخفش حكاه عن الخليل، ونسبه إلى الخليل أيضًا ابن الحاجب في شرح الشافية (85/2)، وابن يعيش في شرحه (343/5) اعتمادًا على ما ذكره الأخفش. وقد ذكر الخليل في العين كلمة «هركولة» في العين في باب الهاء والكاف (113/4) مما يدل على عدم زيادتها عنده، وقد نسب ابن درستويه هذا القول في تصحيح الفصيح (ص206) إلى الفراء].

وعمدة هذا القول أن الجَرْع والبَلْع والرَّكْل – بغير هاء – مستعمل (ابن درستويه، 1998، ص: 206)، فهذا من باب الاشتقاق، فهِرْكَوْلة من الركل في المشي،

فكأنها لعظم الأوراك تركل في مشيتها (العكبري، 1995، ص: 273/2)،

إلا أن هذا الاشتقاق يعارضه أن الأصل في الهاء ألا تزاد في أول الكلمة (ن. م، ص: 273/2)، فلذلك حصل التنازع فيها، فمن غلب جانب الاشتقاق قال بزيادتها [الاشتقاق إذا شهد بشيء، عُمل به، ولا التفاتَ إلى قلّته (ابن يعيش، 2001، ص 343/5)].

ومن غلب جانب عدم زيادة الهاء في أول الكلمة قال بأنها أصلية، واختار ابن جني القول بزيادة الهاء في الكلمات الثلاثة، تبعًا للجمهور (م. س، 2001، ص: 343/5).

وقد اعتذر ابن جني لما حُكي عن الخليل –رحمهما الله– بنحو زيادة الهاء في «أمهات»، فقد زادوا الهاء وهي وإن كانت في الحشو فهي قريبة من الأول (م. س، 1954، ص: 26/1).

وتوجيه عدم القياس على «أمهات» أنهم زادوا الهاء فيها للتفريق بين الآدميات والبهائم (الثمانيني، 1999، ص: 279)، وأما في «هِرْكَوْلَة» فاشتقاقها من الركل لأن الضخامة تستلزمه، إلا أن هذا غير متلازم فقد تمشي ولا تركل فبين الاشتقاقين بُعدٌ وخفاء، ومن ثم ضُعِّف القول بزيادة الهاء هنا (ناظر الجيش، 1428ه، ص: 494/10).

2- الزائد في المكررات هل هو الأول أم الثاني:

قال ابن جني: «وقد اختلف الناس في هذه المكررات، فقال قوم: الأول هو الأصل، والثاني هو الزائد.

وقال آخرون: الأول هو الزائد، والثاني هو الأصل. فمن قال: إن الأول هو الأصل، قال: الطاء الثانية من "قطّع" بإزاء الواو من "جَهْوَرَ"، فهي زائدة كالواو.

ومن قال: إن الأول هو الزائد، قال: الطاء الأولى من "قطّع" في موضع الواو والياء من "حوْقل، وبيْطر"، فهي زائدة مثلهما.

ومذهب الخليل: أن الزائد هو الأول. قال سيبويه: وأما غيره فيجعل الثاني هو الزائد. قال: وكلا القولين صواب.

ومذهب أبي بكر: أن الثاني هو الزائد؛ لأنه تكرر. قال: فهو أحق بالزيادة، وهذا هو القياس؛ لأنك إنما تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة، ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ العدة، والمثال الذي تريد».

فقد ذكر ابن جني في الزائد في المكررات ثلاثة أقوال:

1- أن الأول هو الزائد.

2- أن الثاني هو الزائد.

3- أن كلا القولين صواب.

والقول الأول هو قول الخليل (م. س، 1988، ص: 329/4)، وأما سيبويه فقد صوب القولين، قال أبو سعيد السيرافي: «جملة هذا الباب أنه إذا اجتمع زائدان فالأول منهما أولى بأن يجعل زائدًا على قول الخليل وعلى قول غيره الثاني أولى بالزيادة وقد صوب سيبويه القولين جميعًا لأنه قد وجد لما قاله الخليل نظائر في الزيادة ولما قال غيره أيضا نظائر قد ذكرها فاحتمل الأمرين جميعًا» (م. س، 2008، ص: 220/0).

وقد وجه ابن جني القول الثاني بأنه هو القياس، لأن الأول هو الذي يكون أصل الكلمة ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ عدة حروف الكلمة، وقد اعترض الرضي ذلك الاستدلال فقال: «وفيه نظر؛ لأن سائر المكررات لا يشارك المكرر للإلحاق في كون المزيد مقابلة الأصلي حتى تجعل مُثْلَةً في كون الزائد هو الثاني»، ومن ثم مال لقول سيبويه لأن استدلال الفريقين الآخرين ليس بقطعي (الأستزاباذي، 1975، ص: 366/2).

المبحث الثالث:

الأسس التي بني عليها ابن جني أحكامه:

بنى ابن جني أحكامه في دراسة أقوال الخليل بن أحمد على أصول وأسس علم النحو، ومن تلك الأسس ما يلي:

أولًا- السماع:

وهو أصل عظيم من أصول النحو واللغة، وهو حجة قوية عندهم في الاستدلال، وعليه بنوا القواعد، ومنه استنبطوا الأحكام، وقد اعتمد ابن جني على الاستدلال بالسماع في أحكامه (الحلواني، د. ت، ص: 16). ومن ذلك:

1- استدل على أن الأصل في أبنية مصادر الثلاثي «فعْل» بكثرته في السماع (م. س، 1954، ص: 179/1).

2- استدل على ضعف قول المازني في «معوشة ومبوع» بأنه لم يرد عن العرب في اسم المفعول من البيع إلّا «مبيع»، وهذا هو الذي أفسد قياسه وقوى قول الخليل وسيبويه (م. س، 1954، ص: 300/1).

3- كما وجه ابن جني قول الخليل وسيبويه في «مقول ومبيع» أن المحذوف هو واو مفعول بما جاء في كلام العرب من قلب الواو ياءً فيما لا يجوز فيه قلب واو مفعول (ن. س، ص ص: 288/1- 289).

4- أسقط ابن جني قول الأخفش في أن المحذوف في «مبيع ومقول» هو عين الكلمة، رغم قول المازني: إنه أقيس؛ بسبب عدم مجيء «مَبْيُوع» عن العرب؛ فقال: «ولولا قول العرب: "مَبِيع" بالياء دون "مَبُوع"؛ لكان قول أبي الحسن في "فُعْل، ومَفْعُلة: بُوع، ومَعُوشة" قولاً حسناً. ولكن قولهم: "مَبِيْع" هو الذي أفسد هذا المذهب على أبي الحسن» (ن. م، ص: 300/1).

ثانيًا: الاشتقاق:

الاشتقاق: هو لفظ أخذ من آخر مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ يضيف زيادة على المعنى الأصلي، وهذه الزيادة هي سبب الاشتقاق (الأفغاني، 1987، ص: 130).

واللغة العربية لغة اشتقاق، فمعظم موارد اللغة لها أصل يرجع إليه الكثير من كلماته (ن. م، ص: 132). وعليه بنى ابن جني أحكامه في بيان الأحرف الأصلية

للكلمة والأحرف المزيدة، وما يتفرع عليه من أحكام، ومن ذلك:

1- مرَّان: مشقة من المرانة، وعليه فالنون أصلية، فإذا سمي به رجل فإنه لا يمنع من الصرف، وزيادة الألف والنون كثيرة في الأسماء، فيحكم بزيادتها ما لم يظهر من الاشتقاق أنها أصلية، كما هو في «مُرَّان» (م. س، 1954، ص: 137/1).

2- استدل ابن جني تبعًا للخليل على زيادة النون في «فَرْسَن» لاشتقاقها من «الفَرْس» وهو الدَّقُّ (ن، م، ص: 167/1).

3- استدل ابن جني على زيادة الميم في «دُلامِص» بقولهم: «دُلاص» فسقوط الميم في «دُلاص» دليل على زيادتها (ن. م، ص: 151/1).

ثالثًا- الأصل:

ويبنى الحكم في الأصل بناء على ما ورد عن العرب أو في القياس النحوي، فالأصل يكون هو المطرد سواء في القياس أو السماع (الأفغاني، 1987، ص: 71). وقد بنى ابن جني أحكامه في كتابه على الأصل، ومن ذلك:

أ- ذهب ابن جني إلى القول بعدم زيادة الهاء في «هِرْكَوْلَة» خلافًا لقول الخليل؛ هربًا من جعل الهاء زائدة في أول الكلمة، لأن الأصل عدم زيادتها في أول الكلمة، فلا تزاد إلا على قلة (المازني، 1954، ص: 26/1).

ب- وكذلك في زيادة الألف والنون في آخر العلم، فذكر أنها يحكم بكونها زائدة اعتمادًا على كثرة مجيئها في الأسماء فهو الأصل فيها، ما يأتي دليل على أصالتها (م. س، 1954، ص: 137/1).

رابعًا- القياس:

والقياس هو أكثر أدلة النحو استعمالًا، ولهذا قيل: «إنما النحو قياس يتبع»، وعُرِّف بأنه «علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب» (السيوطي، 2006، ص: 79)، ومن استدلال ابن جني بالقياس ما يلي:

1- القياس على النظائر الواردة في كلام العرب، فقد رجح عدم زيادة الهاء في «هِرْكَوْلَة»، قياسًا على نظائرها نحو «دَمِث» و«دَمِثْر» (م. س، 1954، ص: 26/1).

2- القياس على أصول وقواعد التصريف:

أ- فقد رجح قول الخليل في زيادة الميم في «دُلامِص»، بكونه «أقيس وأجرى على الأصول» (ن. م، ص: 152/1)، فإنه موافق للاشتقاق إذ يؤدي نفس معنى الثلاثي، وقد وجدت الميم مزيدة في حشو الكلمة، فهو سارٍ على أصول وقواعد التصريف، كما أنه يقال فيه: «دلاص»، فسقوط الميم هنا يدل على زيادتها في «دلامص» (العكبري، 1995، ص: 253/2)، ومعنى كلام المازني أنّه إذا وُجد لفظٌ ثلاثيٌّ بمعنى لفظ رباعيّ، وليس بين لفظيهما إلّا زيادةُ حرف، فليس أحدُهما من الآخر، وهو مخالف لأصل الاشتقاق (م. س، 2001، ص: 332/5).

ب- كما استدل بالقياس في زيادة الثاني من المكرر، لأن القياس يقتضي بأنه أحق بالزيادة، قال: «لأنك إنما تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة، ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ العدة، والمثال الذي تريد» (م. س، 1954، ص: 164/1).

ج- كما استدل في القياس لما ذهب إليه المازني من أن «طاح وطيح» من باب «فَعَل يفْعَل» اليائي، حيث إن باب «فعِل يفْعِل» شاذ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ما وُجد مندوحة عنه (م. س، 1954، ص: 264/1).

الخاتمة

فقد انتهيت من خلال هذا البحث "موقف ابن جني من الخليل في المنصف، دراسة وصفية" إلى عدة نتائج قسّمتها إلى عامة وخاصة، على النحو التالي:

أولًا: النتائج العامة:

1-للخليل دور كبير في إرساء قواعد علم النحو والصرف، حيث اعتمد علماء النحو أحكامه واستنباطاته وأقيسته، وتناولوها بالشرح والتعليق في كتبهم، ونرى ذلك جليًّا في كتب المتقدمين من النحاة، مثل تلميذه سيبويه، والمبرد والمازني وابن جني، وغيرهم.

2-يدل جهد ابن جني في كتابه «المنصف» على أنه عالم متبحر مجتهد، مُلِمٌّ بقواعد العلم وأصوله، ولا يكتفي بنقل الكلام، وإنما كان يوجه الكلام ويبين أصول الاستدلال، وكان يرجح بين الأقوال بناء على الأسس والأصول التي يعتمد عليها على النحو الصرف.

ثانيًا: النتائج الخاصة:

1-يحكم بزيادة الألف والنون في آخر الأسماء لذلك زيادتها فيها، ما يثبت بالاشتقاق أنها أصلية، نحو ما ذكر الخليل في «مُرَّان» إذا سمي به رجل.

2-حكم الخليل بزيادة النون في «فرسن»، بناءً على اشتقاقها من «الفرْس» وهو الدق.

3-وجه الخليل قوله بأنه «قُلْت» أصلها «فَعَلْت» بمجيئه متعديًا فيقال: قلته، وزاد ابن جني فيه ثلاثة وجوه أخرى، ليضبط بها كل ما ورد في هذا الباب مثل "قُمت، وسُرت، وجُعت".

4-صُحِّح «مِفْعَل» في نحو «مِخْيط، ومِقْول»، ولم يعل؛ لأنه منقوص من «مفعال».

5-رجح ابن جني قول الخليل في زيادة ميم «دلامص» وأنها من الثلاثي على قول المازني أنها أصلية من الرباعي على نفس معنى الثلاثي، لدلالة الاشتقاق على قول الخليل.

6-قدم ابن جني قول المازني في «طيح وتيه»، أنها من اليائي، خلافًا للخليل فإنه قال: إنها من الواو، إلا أن ابن جني جوز قول الخليل، ولم يخطئه.

7-خالف ابن جني الخليل في زيادة الهاء في «هِرْكَوْلَة»، بناءً على أن الأصل في الهاء ألا تزاد في أول الكلمة.

8-خالف ابن جني قول الخليل في أن الزائد من المقررات.

9-اعتمد ابن جني على أصول النحو في أحكامه وترجيحاته وتوجيهاته في مسائل كتابه «المنصف»، ومن الأصول والأسس التي اعتمد عليها: السماع، والاشتقاق، والقياس، والأصل.

ثانيًا: التوصيات:

أوصي الباحثين بدارسة ترجيحات ابن جني واختياراته في المنصف وغيره من كتبه لما لها من فائدة على البحث العلمي.

فهرس المصادر والمراجع

ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد (1420هـ.). البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.

ابن الأنباري، أبو بكر بن القاسم (1992). الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة _ بيروت.

ابن السراج، أبو بكر محمد (د. ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

ابن أيوب، إسماعيل بن علي (2000). الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: رياض الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

ابن جني، أبو الفتح (1954). المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، إدارة إحياء التراث القديم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000). سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د. ت). علل التثنية، تحقيق: الدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية – مصر.

ابن حبيب، محمد (د. ت). ديوان جرير، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة- مصر.

ابن حيان، أبو حيان محمد بن يوسف (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة،

ابن خلكان، شمس الدين أحمد (د. ت). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر – بيروت، لبنان.

ابن درستويه، عبد الله بن جعفر (1998). تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (2000). المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (1996). الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان.

ابن فارس، أحمد (1979). مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.

ابن منظور، محمد بن مكرم (1414هـ). لسان العرب، دار صادر – بيروت.

ابن يعيش، يعيش بن علي (2001). شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (1979). ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة.

الأزهري، أبو منصور محمد (د. ت). تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي–بيروت.

الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (1975). شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

الأشموني، علي بن محمد (1998). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.

الأفغاني، سعيد (1987). في أصول النحو، نشر: المكتب الإسلامي – بيروت.

الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (1999). شرح التصريف، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت.

الحلواني، محمد خليل (د. ت) أصول النحو العربي، دار الأطلسي.

الحموي، ياقوت بن عبد الله (1993). معجم الأدباء المسمى إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (1992). نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية-بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1988). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيرافي، أبو سعيد (2008). شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

السيوطي، عبد الرحمن (2006). الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق

العكبري، أبو البقاء عبد الله، (1995). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق.

الفارابي، إسحاق بن إبراهيم (2003). معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة

الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي (د. ت). العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي (1982). إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت،

المبرد، محمد بن يزيد (د. ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت.